

## مشروع مقدمي الخدمات يخضع للتقييم

تعليقاً على بيان نقابة عمال الكهرباء امس، اوضحت مصادر ادارة مؤسسة كهرباء لبنان ان الادارة تحمّل مسؤولية تعثر مشروع مقدمي الخدمات منذ انطلاقة في نيسان 2012 إلى الإضرابات والاعتصامات المتكررة، التي نفذها عمال غب الطلب وجباة الإكراء للمطالبة بتثبيتهم، والتي أخرجت في البداية انطلاقة المشروع مدة أربعة أشهر، وصولاً إلى إقفال المبنى المركزي وبعض دوائر المؤسسة لمدة أربعة أشهر في صيف 2014، يومها طلبت الادارة من الأجهزة الأمنية والقضائية المعنية وأجهزة الرقابة التحرك لوقف هذه الممارسات، ولكن دون جدوى، حيث لم يحرك أحد ساكننا لوضع حد لتعطيل العمل في هذا المرفق العام الحيوي.

أما بشأن التمديد، فقد أوضحت المصادر أن المشروع يخضع حالياً لتقييم شامل من مؤسسة كهرباء لبنان لتحديد نجاحاته وإخفاقاته، وسيصار في ضوء هذا التقييم إلى اتخاذ القرار بشأن التمديد للشركات الثلاث أم لا، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الإضرابات والاعتصامات المذكورة.

أما بالنسبة إلى العدادات الذكية، فقد وافقت المؤسسة، بحسب المصادر، على العدادات المقدمة من شركة KVA أو تحالف شركة خطيب وعلمي والشركة العربية المتحدة الذي يتولى منطقتي بيروت والبقاع، وشركة Neuc (شركة دباس التي تتولى مناطق الجنوب، الضاحية وجبل لبنان). أما العدادات المقدمة من شركة BUS (الشمال والمتن الشمالي)، فهي تخضع حالياً لتجارب إضافية بعد التعديلات التي أدخلت عليها كما تفيد الشركة بحيث تصبح مطابقة لدفتر الشروط، وسيجري اتخاذ القرار المناسب بشأنها فور انتهاء التجارب بما يحفظ المصلحة العامة.

وفي هذا السياق، أكدت المؤسسة أنها تلتزم في تعاملها مع شركات مقدمي الخدمات، كما في مجمل أدائها، تطبيق العقد الموقع بينها وبين هذه الشركات والقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، بما يحفظ المال العام المؤمنة عليه كمؤسسة عامة.

## ليست هناك معركة على القرطاسية

قال رئيس لجنة الأهل في مدرسة عبرين في طرابلس هادي غمراوي إن اللجنة باكتريية أعضائها تستنكر كل ما ورد في التقرير الذي نشرته «الأخبار» في العدد 2780 بتاريخ 5 كانون الثاني، بعنوان: «مدرسة عبرين: المعركة على القرطاسية لا على الموازنة». وأوضح غمراوي أنّ لجنة الأهل في المدرسة عقدت اجتماعاً استثنائياً بتاريخ 8 كانون الثاني 2016، الساعة الخامسة مساءً للباحث في مضمون ما ورد في الجريدة. وأشار غمراوي في اتصال مع «الأخبار» إلى أن بيان الاستنكار وقعته 11 عضواً من أصل 14، بمن فيهم العضوان اللذان لوحا بالاستقالة، لكونه لم يتسلم شخصياً أي طلب خطي بالاستقالة. نافية أن تكون هناك معركة على القرطاسية.

الا ان أحد أعضاء لجنة الأهل المعارضين داخلها، وهو ناشط أيضاً بلجان الأهل البديلة في المدارس الخاصة بلبنان وأيضاً بمجموعات الحراك المدني، أوضح أنّ «القرطاسية هو مطلب حق وقانوني مئة بالمئة وفقاً للمادة الثامنة من القانون الناظم للموازنات في المدارس الخاصة الرقم 515، أما ما ورد عن وجود بعض المستفيدين من إغراءات أو حسومات من دون أي دليل، فهو غير صحيح حتى إثبات العكس. أما بالنسبة إلى الموازنة السنوية وكذلك القسط، فهو مقبول وجيد بالنسبة للأسعار في المدارس الأخرى دون الخوض في تفاصيل بنودها التي يمكن ان تصل إلى القضاء، لكن لا نحن ولا الإدارة ولا أعضاء لجنة الأهل يريدون ذلك.

على قانون الإجراءات الضريبية لجهة تسجيل «الأسهم حامله»، الجمعية قالت إن تسجيل الأسهم لحامله أمر غير عملي، وإنها تسجل عند حضور أصحابها الجمعيات العمومية وتحفظ في سجلات الشركات. لكن سلامة رأى أن هذه الفئة من الأسهم يجري إلغاؤها في العديد من الدول نظراً إلى صعوبة تحديد أصحاب الحق الاقتصادي لحاملها وللحؤول دون استعمالها من قبل مبيضي الأموال. وأشار إلى أنه يفضل عدم قبولها في حسابات المصارف رغم معرفة المصارف بأصحابها، ويندرج ذلك في سياق المعايير الدولية للـ OECD والمطلوب الإبلاغ عن الالتزام بها حتى عام 2017. «وللعلم، فإن صيغة الأسهم لحامله غير مسموح بها في الشركات العقارية ولا في ملكية المصارف. إننا أمام ثقافة جديدة في العالم ويجب الانخراط فيها».

### رقابة متشددة

وجاء الموضوع الأبرز في ختام هذا اللقاء. فقد أعلنت الجمعية سلامة بمضمون وأهداف الزيارة الروتينية للولايات المتحدة. المصارف اعتادت أن تكلف وفداً مختصاً من مجلس إدارة الجمعية ضمن جدول أعمال يهدف إلى لقاء المصارف الأميركية المراسلة للمصارف اللبنانية، فضلاً عن لقاءات في الاحتياط الفدرالي الأميركي، ومع أعضاء في الكونغرس من أصل لبناني، وأعضاء في لجنة الخدمات المالية والمصرفية.

موقف الحاكم في هذا المجال كان واضحاً. فقد أوصى المصارف بالإبقاء على التواصل مع المصارف المراسلة وخصوصاً مع مسؤولي الامتثال، ونصحهم بزيارة أقسام التحقق لدى المصارف المراسلة إفرادياً لنسج أفضل علاقات للعمل معهم «فالتوجه في الخارج إلى الرقابة المتشددة على العمليات مع لبنان». سلامة يعتقد أن تنظيم الزيارات للولايات المتحدة «إيجابية بمعزل عن كل ما يقال وهي لمصلحة لبنان وقد حمتنا من De Resking الذي طاول دولاً وضعها أفضل من وضعنا».

يفسر بعض الخبراء عبارة سلامة حول الرقابة المتشددة، بالإشارة إلى القانون الأميركي الذي أقره الكونغرس والذي يفرض على المصارف المتعاملة مع حزب الله أو المؤسسات التابعة له، أو الأشخاص الذين يمثلون واجهات لتعامل كهذا، عقوبات مالية تفضي أولاً وأخيراً إلى إقفال المؤسسة المالية أو المصرف. القلق في لبنان من التداخل الكبير بين حزب الله والبيئة الشيعية التي أفرزت رجال أعمال ومستثمرين وتجاراً.

نوعيات بتراجع معدل نمو الودائع المصرفية بسبب المنافسة من المصارف الخليجية (هيثم الموسوي)

# أولويات 2016 المصرفية تفكيك الأزمات المستوردة

حدّد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أولويات عام 2016، وعلى رأسها «توجّه الخارج إلى الرقابة المتشددة على العمليات مع لبنان»، يليها الأثر الانكماشى لانخفاض أسعار النفط على التحويلات المالية واحتمالات ان يتراجع نمو الودائع في عام 2016 بسبب المنافسة التي تتعرض لها المصارف اللبنانية من المصارف الخليجية

### محمد وهبة

«سنة 2016 ستكون سنة خير، لكنها سنة دقيقة. مصرف لبنان يتخذ ما يلزم لتمضية السنة بشكل إيجابي، علماً بأن الأسواق أخذت السلبيات بالاعتبار». بهذه العبارات، افتتح حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، اللقاء الشهري الأول في عام 2016 مع جمعية مصارف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، محدداً أولويات العام 2016 من دون أي ترتيب مسبق. وهي أولويات، في غالبيتها، متصلة بالظروف القائمة والواجب مواجهتها على المدى القصير؛ فإلى جانب أزمة انخفاض أسعار النفط وأثرها على لبنان، لا تنتهي عند هذا الحد، إذ يشير سلامة إلى أن «التوقعات تشير إلى استمرار أزمة النفط (سعر البرميل أدنى من 30 دولاراً) خلال عام 2016 بسبب ضعف النمو في الاقتصاد الصيني، ويرتبط بهذا الواقع خسائر قد تسجلها المصارف التي مؤلت شركات النفط الصخري، ما يوجب الحذر في التعامل من قبلكم».

### المضاربات على العملات

ومن أبرز النقاط التي أثارها



### الأثر النفطي

كان ممثلو المصارف مستمعين إلى سلامة في معظم وقت اللقاء. قدّر حاكم مصرف لبنان معدل نمو الاقتصاد في عام 2015 بأقل من 1% مع انعدام للتضخم. وأشار إلى الأثر الانكماشى لتدني أسعار النفط على التحويلات إلى لبنان، متوقعاً أن يتراجع معدل نمو الودائع المصرفية نظراً إلى المنافسة التي تتعرض لها من المصارف الخليجية. ويمكن تفسير كلام سلامة من خلال ارتفاع العجز في موازنات دول الخليج وتخصيص مبالغ أكبر لتمويل الحرب في اليمن ولجوء بعضها إلى إجراءات ضريبية جديدة على الاستهلاك في محاولة لتحسين الإيرادات... إلا أن تزامن الحرب مع انخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على إنفاق دول الخليج الاستثماري وأثر ذلك بدوره على المشاريع وعلى مدة تنفيذها والوظائف التي تخلقها.

محلياً، ينعكس مجمل هذا الوضع بصورة مختلفة، فما بات معروفاً أن لبنان يعتمد على التدفقات المالية الخارجية لتمويل الاستيراد. هذه التدفقات تصب لدى القطاع المصرفي، ثم يحوّل قسماً منها إلى الدولار يمتصه مصرف لبنان لتكوين احتياطاته بالعملات الأجنبية، ويذهب قسم منها إلى الاكتتاب